

## تقرير

يُسجل رجال ونساء الأعمال اللبنانيون في المجال الإلكتروني نجاحات لافتة، لكنها لا تلقى الاهتمام اللازم. المعوقات الموضوعية مفهومة، غير أن غياب الدعم الرسمي وانحصار اهتمام الممولين بالأرباح السهلة لا يمتان إلى المنطق بصلته

## رجال الأعمال الإلكترونيون: ساعدونا كي لا نهاجر

الذي حلّ ثالثاً في مسابقة أفضل المبادرات الإلكترونية التي تنظم في المنتدى. وفي الواقع ليست هذه الهواجس خافية عن محفزي الاستثمار في لبنان، لكن الأمل في التطبيق يبقى معلقاً والتساؤلات حول قدرة الإجراءات المتخذة قائمة. فبحسب المسؤولية الاقتصادية في وحدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL) ديانا منعم، يجري العمل حالياً على تعديل قانون المؤسسة بحيث «لا يتطلب من شركات التكنولوجيا مزايا معقدة، بل يفرض شروطاً سهلة لمنحها الإعفاءات الضريبية». وتوضح أنّ لجنة وزارية تبحث التعديل حالياً، «على أمل إقراره». وهكذا يبقى المبادرون يحدوهم الأمل وليس اليقين بالازدهار في مبادراتهم التي تُعدّ أعمال المستقبل. وهذا يناقض ما يطمح إليه لبنان الرسمي، إذ تُشدّد وزير الاتصالات نقولاً صحناوي على أنه «يجب تحويل لبنان إلى منحة تكنولوجية إقليمية طوال العام وليس فقط خلال أيام المنتديات».

وتكتنز المنطقة مقومات كبيرة لازدهار المبادرات التكنولوجية. ووفقاً للمدير التنفيذي، المؤسس، في منتدى «عرب نت»، عمر كريستيدس، فإنّ التوجّه الأكثر إثارة في هذا المجال هو صوب التجارة الإلكترونية (e-Commerce) والألعاب الإلكترونية (e-Gaming).

وفي المجال الأول يقول إنّ حجم الأعمال يصل إلى 4 مليارات دولار سنوياً في المنطقة بنمو لافت. ويوضح أنّ المتاجر الإلكترونية تبنت كالفطر وتصبح أكثر تخصصاً؛ فهناك متاجر مخصصة للنساء الحوامل وللأطفال، وحتى للأحذية. وللإشارة فإنّ المرتبة الثانية في مسابقة المبادرات فاز بها موقع «GlamBox.me» المتخصص بالتسوق الإلكتروني للنساء. أما الألعاب فهي في مرحلة الذروة في العالم العربي، والكثير من شباب «لغة الضاد» يندمجون في هذا النوع من الترفيه وقد يكون معدل نمو الطلب على الألعاب في المنطقة هو الأعلى عالمياً. غير أنّ المشكلة على هذا الصعيد هي أنه ليست هناك قفزات نوعية حقيقية على صعيد تطوير الألعاب عربياً؛ تلك القفزات تحتاج إلى سياسات دعم ثابتة لا إلى خطوات موسمية فقط كمبادرة «جائزة هولندا لتصميم الألعاب الإلكترونية» التي أعلن عنها أخيراً.



التوجهات الأكثر إثارة هي صوب التجارة الإلكترونية والألعاب الإلكترونية (هيثم الموسوي)

المباشرة للدعم خلق 156 ألف وظيفة. وكذلك يبقى الدعم الرسمي ضعيفاً، فكانت صرخات الاستغاثة، مثل تلك التي أطلقها مؤسس موقع «Jobago.com» -المختص بتقديم تجربة «اجتماعية» في رياضة كرة القدم - يوسف شاكر: «ساعدونا كي لا نضطرّ إلى الهجرة. أنا اختار البقاء في بلدي (لبنان) وأريد تطوير عملي هنا».

وتُسمع صرخات استغاثة موازية من مبادرين آخرين مثل القيمين على موقع «Cinemoz.com» المتخصص بتقديم خدمة الأفلام والمسلسلات المجانية على الإنترنت، والذي دخل أخيراً في شراكة مع «Facebook». «يجب أن يتنهنهوا أكثر إلى عمل المبادرين في قطاع التكنولوجيا عوضاً عن إبقاء الأموال موجهة لقطاعات ريعية غير منتجة مثل العقارات» تُشدّد وائل صفي الدين، أحد مؤسسي الموقع

الأعمال ذات الأثر الكبير القائمة فعلاً، وليس مساعدة الطموحين المبدعين الذين يبدأون من الصفر. وهي مسألة مؤسفة نظراً للتأثير الإيجابي الكبير الذي يبذل أن هذه المؤسسة تولده، فإيرادات الشركات التي دعمتها عالمياً بلغت 4,5 مليارات دولار في عام 2010، وكانت النتيجة



يجب ان يتنهنهوا أكثر إلى عملنا عوضاً عن إبقاء الأموال موجهة لقطاعات ريعية



المبادرات القائمة والثابتة في السوق من دون الاهتمام بالمبادرات الجديدة؛ طبعاً لضمان الأرباح. فمؤسسة «شركاء المبادرات في الشرق الأوسط» (MEVP) تُقدّم الدعم للشركات القائمة أساساً في لبنان ومنطقة المشرق عموماً. وبحسب مديرتها، وليد حنا، «بلغ حجم استثماراتنا 6 ملايين دولار؛ ونحن نمول المشاريع بمبالغ تتراوح بين 200 ألف دولار ومليون دولار» طبقاً لدراسات الجدوى. وقد أعلنت هذه المؤسسة في منتدى «عرب نت» عن 5 مبادرات جديدة، معظمها لتطوير مواقع ومبادرات إلكترونية مع شركات عملاقة في مجال الإعلام متعدد الوسائط (Multimedia) مثل «MBC» و«روتانا».

كذلك هي الحال مع مؤسسة «Endeavor» العالمية التي أطلقت أعمالها في لبنان مطلع عام 2011. فهي تختص بتنمية

## حسن شقراني

قبل أقل من عام قرّرت فتانان لبنانيتان إطلاق عمل إلكتروني (e-Business) بناءً على فكرة قوية من منظورين: أولاً، حب نساء المنطقة للتميز جمالياً عبر استهلاك الماركات العالمية بكلفة زهيدة. ثانياً، فورة التجارة الإلكترونية التي تشهدها المنطقة. فكان تأسيس موقع «ChouChic.com» الذي يُقدّم تنزيلات على الثياب والأكسسوارات تصل إلى حدود 80%.

«نحن نقدم خدمة التوصيل إلى كافة الأقاليم عالمياً، وقد بدأنا نشهد طلباً مهماً من إحدى عواصم الموضة، لندن» تُعلّق سارة درويش التي أسست الموقع مع زميلتها دينا عازار قبل 8 أشهر. طبعاً الفكرة ليست جديدة، وإن كانت تُقدّم خدمة لافتة في هذا الإطار وهي «ضمان الاسترجاع وإعادة الأموال»، إذ سبقتها شركة سجّلت حتى الآن نتائج باهرة إقليمياً، هي «MarkaVip» التي تعتمد على مساهمات إدارية من أشخاص جاؤوا مباشرة من العمل في «وادي السيليكون» في الولايات المتحدة، الذي يُعدّ محجة رواد ومبديعي التكنولوجيا عالمياً.

لكن رغم وعد هذا الموقع التجاري اللبناني بالتميز. إذ ينوي التوسع ليشمل الرجال أيضاً لينافس أبرز اللاعبين على هذا الصعيد - هناك العديد من العوائق التي تكبح استغلال مقوماته بالكامل. «التحديات الأساسية التي نواجهها هي طبيعة التجارة في الشرق الأوسط وتحديدًا بين البلدان العربية» توضح سارة درويش. «تغيب في منطقتنا سهولة التبادل وعلينا تسديد رسوم جمركية عالية في كل محطة تُضاف إلى كلفة التخزين وكلفة التعقيدات اللوجستية».

هذا الموقع هو إحدى المبادرات الإلكترونية اللافتة التي أضاعت الأجواء في منتدى «عرب نت» (Arab Net) الذي استضافته بيروت أخيراً. مبادرات يُفترض أن تُشكّل مفصلاً أساسياً على صعيد الأعمال عربياً انطلاقاً من ازدهار قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بيد أن هذه الأعمال تبقى مكبوحة، ليس فقط بسبب العقبة البيروقراطية للإدارة في المنطقة العربية، بل أيضاً بسبب ضعف التمويل وعدم استغلال الأموال الكثيرة لدعم هذه المبادرات المستقبلية. وحتى أبرز المؤسسات الداعمة تُركّز على

## إضاءة

## إعفاء أرباح التصدير من نصف الضريبة!

## محمد وهبة

أقرّ مجلس الوزراء، أخيراً، مشروع قانون يرمي إلى إعفاء أرباح الصادرات الصناعية من 50% من ضريبة الدخل. ورغم أن وزارة المال تحفظت على طبيعة المشروع الذي يفتح الباب للتلاعب والتهرب الضريبي، إلا أن مشروع الإعفاء بصيغته الحالية «ليس كافياً» في رأي الصناعيين، فما تطلبه جمعية الصناعيين هو أن يكون الإعفاء بنسبة 100%.

تستند الأسباب الموجبة للمشروع، إلى وجود تجارب سابقة في بعض الدول التي حاولت تحسين أداء اقتصادها، ففرّضت أنواعاً من الحماية المختلفة لصناعاتها بواسطة رفع الرسوم الجمركية، أو فرض شروط ومواصفات عالية خالفاً للاتفاقيات الإقليمية والدولية، أو عملت على إعفاء صادراتها من ضريبة الدخل بهدف تعزيز القدرة

عن أنه سيتسبب في تعقيدات عملية تترك الإدارة الضريبية بسبب صعوبة إقرار اليات احتساب الأرباح، وطبيعة الأعباء التي يمكن تحميلها لعمليات التصدير... فأقترحت مشروعاً لمنح المؤسسات الصناعية حسماً ضريبياً، يوازئ ثلث الضريبة على أرباح المؤسسات الصناعية لمدة 5 سنوات.

وقد تبين لدراسة وزارة المال الآتي: تبلغ كلفة هذا الإعفاء نحو 70,9 مليار ليرة. إلا أن بعض المؤسسات الصناعية لا تصرّح عن أعمالها، فيما بعضها الآخر يصرّح عن صادرات بقيمة أعلى من رقم أعماله، وخصوصاً في نشاطات تحقق صادرات أعلى من غيرها مثل المجوهرات والآلات الكهربائية، لا بل إن بعض الحالات تظهر وجود خسائر لدى بعض المؤسسات غير معقولة لأنها أعلى بأضعاف من رقم الأعمال... فضلاً عن أن المشروع لا يراعي مبدأ العدالة الضريبية.

الحرّة...». فالصناعي يدفع سلّة واسعة من الضرائب والرسوم التي تزيد كلفة إنتاجه المرتفعة أصلاً، فعلى سبيل المثال هناك «اشتراكات الضمان الاجتماعي عن عمال المصانع، وضريبة أجور، ورسوم جمركية، وضريبة استهلاك على الطاقة مثل البنزين والمازوت، وضريبة مقطوعة على تصدير الحاويات... وتضاف إلى ذلك كله ضريبة القيمة المضافة». لذلك يسأل أبو جودة، كيف سننافس في الأسواق العالمية في ظل كل هذه الأكاليف. في الواقع ليس واضحاً إلى أي درجة يستفيد الصناعي من إقرار مشروع الإعفاء بنسبة 50% من أرباح التصدير، فتكون هناك معوقات كثيرة عند التنفيذ» في رأي أبو جودة، لكن لوزارة المال رأي مختلف، فهي أبدت تحفظها على المشروع لأسباب عديدة؛ فهو يفتح باباً للتلاعب، فيما ستواجه الإدارة الضريبة صعوبة في تحديد المستفيدين الفعليين من الإعفاء، فضلاً

إلى إقراره في مجلس النواب، إلا أنه لا يعكس رغبة صناعية كبيرة، فبحسب عضو جمعية الصناعيين هاني أبو جودة، فإن جمعية الصناعيين طرحت مشروعاً لإعفاء الصناعيين من ضريبة الدخل بنسبة 100%، من أجل تعزيز قدرتها التنافسية لأن «كلفة الإنتاج في لبنان مرتفعة في ظل عدم وجود تسهيلات صناعية مثل المناطق الصناعية والتصدير بواسطة المناطق



وزارة المال: كلفة الإعفاء تبلغ 70,9 مليار ليرة

